أَثَرُ الحُدوْدِ والتَّقْسيمُاتِ العَقَدِيّة عَلَى المبَاحِث الفِقْهيّة فِي كِتَاب الأَيْمَان

إعداد:

د. حميد بن أحمد نعيجات

باحث جزائري، حاصل على درجة الدكتوراه في العقيدة

بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وبعد:

فهذا جهد علمي يبحث في علاقة الخلاف في المسائل العقدية بالخلافات الفقهية وأثره عليها، وقد اتخذت كتاب الأيمان نموذجا لبيان هذه الحقيقة، ولإبراز منهج أهل السنة ومثبتة الصفات على طريقة السلف الصالح في هذه المسائل الفقهية، حيث إن كثيرا من المسائل الفقهية الفرعية المتعلقة بانعقاد اليمين وما يترتب عليه من وجوب الكفارة وغير ذلك يختلف حكمها باختلاف معتقد الفقيه، وبالتالي نظرته الفقهية المبنية على هذا المعتقد، ومن هنا أحببت إبراز أثر الاختلاف العقدي على الاختلاف الفقهي.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في أمور أوجزها في الفقرات التالية:

١- أن فيه وقوفا على مواطن الخلل في التفريع الفقهي المبني على الخلاف العقدي.

٢- أنه مشاركة علمية في الجمع بين علمي المعتقد والفقه.

٣- أنه تخريج للفروع الفقهية على أصولها العقدية.

أسباب اختياري للبحث

١- أنه تطبيق عملي لما درسته من تأصيل عقدي خلال التخصص الأكاديمي في الماجستير والدكتوراه.

٢- أنني لم أقف حين إعداد البحث على دراسة مستقلة للموضوع[١].

٣- الحرص على تتبع مسائل الفقه عموما المبنية على خلاف عقدي، حيث جعلت كتاب الأيمان فاتحة هذا المشروع.

الدراسات السابقة:

لم أقف حين إعداد هذا البحث وتحريره على أي دراسة تناولت هذا الموضوع من ناحية العقيدة، سوى ما كان من دراسات مفردة لكتاب الأيمان اقتصرت على الجانب الفقهي أو الجانب القانوني، و ما قد يعرض من تنبيهات عقدية أثناء تحرير بعض المسائل أو الأدلة للمسألة[٢]، وبعد

(١) ثم أوقفني أحد المحكمين على بحث مفرد سيأتي ذكره وبيان ما فيه.

(٢) وهذه البحوث منها التراثي المحقق ككتاب: معطية الأمان من حنث الأيمان لابن العماد الحنبلي، طبع بتحقيق أ.د.عبد الكريم بن صنيتان العمري، وقد فات الدكتور يوسف بن محمد السعيد فلم يذكره، ومنها الأكاديمي المعاصر الذي تناول جانبا من جوانب هذا الباب الفقهي، فمن ذلك الدراسة الفقهية ككتاب: أحكام اليمين بالله ﷻ دراسة فقهية مقارنة، للدكتور خالد المشيقح، وكتاب: اليمين ألفاظها وموانع انعقادها دراسة فقهية مقارنة، للباحثة سعاد الشايقي، وكتاب: فقه الأيمان لعصام جاد، واليمين والآثار المترتبة عليها للدكتور عطية الجبوري، والأيمان والنذور للدكتور عبد القادر أبو فارس.

الفراغ من هذا البحث اطلعت على بحث للدكتور يوسف بن محمد السعيد بعنوان: الحلف والأيمان دراسة عقدية، وقد تناول وفقه الله الموضوع من زاوية أخرى حيث تعرض في جزء كبير منه إلى مسائل لم أتناولها بالدراسة استقلالا سوى أنني تعرضت لما انبنى خلاف فقهي فيها على خلاف عقدي.

هذا إضافة إلى الاختلاف في طريقة الطرح ودراسة المسائل، حيث ركزت في دراستي على أثر العقيدة في اختلاف الفروع الفقهية، وتناولت بالبيان والشرح أقوال الفرق المختلفة وتباين أقوالها الفقهية أو اتفاقها حسب معتقدها، ومدى التناسب بين القول العقدي والقول الفقهي، وتتبع الفروق الدقيقة بين القولين الفقهيين المبنيين على خلاف عقدي، وإن كان القول متقاربا في التأصيل العقدي أو التفريع الفقهي كالماتريدية والأشاعرة، فأبين وجه الخلاف بينهما في الموضعين، فكان الوجه البارز في هذا البحث هو المنطلق العقدي ومن ثم أثره الفقهي.

إضافة لكون هذه الدراسة نظرية تأصيلية فيها بيان مذهب أهل السنة ومذاهب الفرق المختلفة في مباحث الأسماء والصفات المختلفة.

ومنها الدراسة الحديثية ككتاب: المرويات الواردة في الحلف بالله أو بغيره جمع ودراسة للدكتور باسم الجوابرة.

ومنها الدراسة القانونية المقارنة، ككتاب: اليمين في القضاء الإسلامي للدكتور عكرمة صبري، وغير ذلك من الدراسات المتنوعة لهذا الباب من الفقه.

منهج البحث:

بعد دراسة كتاب الأيمان في عدة كتب فقهية، من كتب المذاهب الإسلامية الأربعة المشهورة، وبعض كتب المحققين من غيرهم؛ كابن حزم الظاهري، جردت منها كثيرا من المسائل التي ظهر لي بناء الخلاف الفقهي فيها على تأصيلات عقدية، ونظرا لوفرة المادة العلمية فقد قسمت البحث إلى عدة وحدات موضوعية، هذه باكورتها وهي تتعلق بالتعريفات والحدود والتقسيمات العقدية التي لها أثر على مسائل الفقه المتعلقة بكتاب الأيمان، وتندرج تحت هذا البحث عدة مسائل متعلقة بتعريف الأسماء والصفات وتقسيمها والعلاقة بين مختلف أقسامها وتقسيماتها، وتحرير قول الفرق الإسلامية وقول أهل السنة، وإبراز كيفية وقوع الخلاف الفقهي المبني عليها وسببه ؛ دون الدخول في تفاصيل المسائل الفقهية التي أفردتها ببحوث لاحقة مستقلة، مقسمة على الموضوعات الفقهية، فخصصت لكل موضوع فقهي ما يتعلق به من المسائل المشتركة بين الفقه والعقيدة، حيث بدأت بالمسائل المتعلقة بالحلف (اليمين)، ثم المسائل المتعلقة بالحالف، وخاتمتها: المسائل المتعلقة بالمحلوف به، وهو أوسعها وأكثرها فروعا فقهية متعلقة بالعقيدة.

خطة البحث:

أما هذا البحث فقد قسمت عملي فيه وفق الخطة العلمية التالية:

المقدمة: وفيها لمحة عن البحث، وأهميته، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته.

المبحث الأول: تعريف علم العقيدة وعلم الفقه وبيان العلاقة بينهما.

المبحث الثاني: بيان المراد بالأسماء والصفات وطريقة أهل السنة في إثباتهما.

المبحث الثالث: العلاقة بين الاسم والمسمى.

المبحث الرابع: العلاقة بين الصفات والذات.

المبحث الخامس: العلاقة بين الأسماء والصفات.

المبحث السادس: الأسماء التي تطلق على العبد وتطلق على الله.

المبحث السابع: بيان طريقة الطوائف الأخرى في إثبات الأسماء والصفات.

المبحث الثامن: تقسيم الصفات عند أهل السنة وسائر الطوائف.

الخاتمة.

هذا وأسال الله الكريم رب العرش العظيم أن ييسر إخراج هذا البحث على الوجه الذي يرضيه عني، وأن ينفع به من طالعه من القراء والمستفيدين، وأن ينفعني بما أردته وسطرته يوم لا ينفع مال ولا بنون آمين.

وهذا أوان الشروع في المقصود فإن أصبت فمن الله وحده، وإن أخطأت فمني ومن الشيطان والله ورسوله منه براء، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول:

تعريف علم العقيدة وعلم الفقه وبيان العلاقة بينهما.

تدل مادة (ع ق د) في اللغة على شدٍّ وشِدَّةٍ وثوق، وإليه ترجع كل فروع الباب، يقال: عَقَدَ قلبه على كذا فلا ينزع عنه، واعتقد الشيءُ: صَلُبَ، واعتقد الإخاءُ: ثَبُتَ[(١)]، وفي المصباح المنير[(٢)]: (اعْتَقَدْتُ كذا: عَقَدْتُ عليه القلب والضمير، حتى قيل: العَقِيدَةُ: ما يدين الإنسان به، وله عَقِيدَةٌ حسنة سالمة من الشكّ)، والعقيدة هي: فعيلة بمعنى مفعول، أي: المعتقدات.

وليس المراد بالعقيدة مجرد العلم أو المعرفة وإنما هي أمر زائد على ذلك يصحبه عمل وتصديق قلب، قال العسكري في فروقه: (الفرق بين الاعتقاد والعلم: أن الاعتقاد هو اسم لجنس الفعل، على أي وجه وقع اعتقاده، والأصل فيه أنه مشبه بعقد الحبل والخيط، فالعالم بالشيء على ما هو به كالعاقد المحكم لما عقده، ومثل ذلك تسميتهم العلم بالشيء حفظا له، ولا يوجب ذلك أن يكون كل عالم معتقدا)[(٣)].

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٤/ ٨٦-٩)، وانظر القاموس الفقهي (ص٢٥٥)، والمطلع (ص٤٠٨)، والمعجم الوسيط (٢/ ٦١٤)، الحدود الأنيقة (ص٦٩).

(٢) (ص٢١٨)، العين مع الفاء وما يثلثهما، مادة (عقد).

(٣) الفروق اللغوية (ص٥٧).

والعلاقة بين التعريف اللغوي للعقيدة وكتاب الأيمان ـ موضوع الدراسة ـ وطيدة؛ حيث يجتمعان في كونهما عهدا يتعهد به صاحبه على شيء معين[١].

ومن الفوائد العقدية في هذا التعريف اللغوي أنه يجوز أن يقال: عاهد العبد ربه، بأن يقطع يمينا على نفسه بفعل شيء لله كالنذر ونحوه، ولا يجوز أن يقال: عاقد العبد ربه؛ لأنه لا يجوز أن يقال: استوثق العبد من ربه، ومن هنا يعلم أن اليمين غير العقد لهذا الفارق اللغوي الدقيق والله أعلم[٢]، وفائدة هذا الفرق بيَّنَها ابن منظور بقوله عن اليمين: (أَصلُها: العَقْدُ بالعَزْمِ والنية، فخالف بين اللفظين ـ أي: في قوله تعالى: ﴿عَقَّدتُّمُ ٱلۡأَيۡمَٰنَ﴾ [المائدة:٨٩]، ـ تأْكيداً لعَقْدِه، وإِعْلاماً أَنَّ لَغْو اليمينِ لا ينعقد تحته)[٣].

أما من الناحية الاصطلاحية فعلم العقيدة بهذا المصطلح لم يكن معروفا، وإنما هو اصطلاح حادث، وقد صار لفظ العقيدة اسم عَلَمٍ على العلم والمادة التي تتناول بالدراسة مواضيع التوحيد والقدر ومباحث الإيمان وما إلى ذلك من المواضيع، وهي: أصول الإيمان الستة المعروفة، أو

(١) وذلك في غير اليمين الكاذبة ولا العقد المُزَوَّر؛ فالتعهد فيهم كاذب.

(٢) انظر: الفروق اللغوية (ص٣٦٥).

(٣) لسان العرب (٩/ ٥٣)، وانظر النهاية في غريب الحديث (١/ ١٠٣١).

ما يتعلق بها، ويلحق بها، وتعريفات المعاصرين لا تخرج في مجملها عن هذا التعريف[١].

وتسمى هذه المسائل الملحقة بأصول الإيمان متممات العقيدة، يقول الشيخ عبد الله الغنيمان: (أهل السنة يؤمنون بكرامات الأولياء، **وقد انتهت العقيدة**[٢]، والذي ذكره المصنف هنا هو **من المكملات** لعقيدة أهل السنة والجماعة...ليست من الأصول التي تكون في عقيدة المؤمن؛ ولكنها من الفروع)[٣]، بل أُدرجت فيها بعض مسائل الفقه كالمسح على الخفين لغرض خاص، قال الدكتور ناصر العقل: (لأن إنكارها يؤدي إلى الإخلال بالأصول والقطعيات: العقيدة)[٤].

أما علم الفقه، فقد جاء في الموسوعة الفقهية: (الْفِقْهُ لُغَةً: الْفَهْمُ مُطْلَقًا، سَوَاءٌ مَا ظَهَرَ أَوْ خَفِيَ... وذهب بعض العلماء إلى أن الفقه لغة هو فهم الشيء الدقيق)، وهوا لذي مال إليه واضعوها.

---

(١) انظر: مباحث في عقيدة أهل السنة والجماعة (ص٨٧)، ورسالة في أسس العقيدة (ص١)، والعقيدة في الله (ص٩).

(٢) أي: عند بدء الكلام على الكرامات، فما سبقها هو أصول الاعتقاد.

(٣) شرح العقيدة الواسطية الدرس (٣١).

(٤) حراسة العقيدة (ص١٤٥).

أما اصطلاحا؛ فقد ورد في الموسوعة نفسها التفريق بين تعريف الأصوليين له وتعريف الفقهاء فالفقه: (في اصطلاح الأصوليين أخذ أطوارا ثلاثة :

الطور الأول: أن الفقه مرادف للفظ الشرع...

الطور الثاني: وقد دخله بعض التخصيص ، فاستبعد علم العقائد...

الطور الثالث:... العلم بالأحكام الشرعية الفرعية العملية المستمدة من الأدلة التفصيلية [١]...

تعريف الفقه عند الفقهاء: يطلق الفقه عندهم على أحد معنيين:

أولهما: حفظ طائفة من الأحكام الشرعية العملية...

وثانيهما: أن الفقه يطلق على مجموعة الأحكام والمسائل الشرعية العملية)[٢]، وقد توسع الشيخ ابن بية في تتبع المعنى اللغوي وتطور المعنى الاصطلاحي للفقه، فليرجع إليه من أراد التوسع[٣].

أما العلاقة بين التعريفين فتظهر بوضوح أكثر بمعرفة الألفاظ الأخرى التي عبروا بها عن كل فن غير اللفظين السابقين:

---

(١) فخرج أولا علم العقائد ثم علم الأخلاق، ليختص أخيرا بأفعال الجوارح.

(٢) الموسوعة الفقهية (١/ ١١-١٢).

(٣) انظر: الفصل الأخير من كتابه أمالي الدلالات ومجالي الاختلافات (٢٦٤)، حيث أفرده للفقه الإسلامي؛ تعريفه وتطوره ومكانته.

أما بالنسبة للعقيدة، فللعلماء تسميات أخرى لهذا العلم الشريف، وهي: التوحيد ككتاب التوحيد لابن منده (ت: ٣٩٥هـ) وابن خزيمة (ت: ٣١١هـ)، السُّنَّة ككتاب السنة للخلال (ت: ٣١١هـ)، الشريعة ككتاب الشريعة للآجري (ت: ٣٦٠هـ)، الإِيمان ككتاب الإيمان لابن منده (ت: ٣٩٥هـ)، العقيدة والاعتقاد ككتاب عقيدة السلف للصابوني (ت: ٤٤٩هـ) والاعتقاد للبيهقي (٤٥٨هـ)، أصول الدين ككتاب الشرح والإبانة عن أصول الديانة لابن بطة (ت: ٣٨٧هـ)، وأصول الديانة ككتاب الإبانة عن أصول الديانة للأشعري (ت: ٣٢٤هـ)، الفقه الأكبر ككتاب الفقه الأكبر المنسوب لأبي حنيفة (ت: ١٥٠هـ)، الاستقامة ككتاب الاستقامة في السنة والرد على أهل الأهواء لخشيش بن أصرم (ت: ٢٥٣هـ)، ـ وهذه الإطلاقات كانت سائدة في القرون الثلاثة الفاضلة وعند علماء السلف عموما ـ، علم الكلام ككتاب المواقف في علم الكلام للإيجي، الفلسفة، الإلهيات، ما وراء الطبيعة، أو الميتافيزيقيا[١]، التصوف ككتاب التعرف لمذهب أهل التصوف للكلاباذي (ت٣٨٠هـ)، وهي قريبة من معنى الإلهيات، وقد اشتهرت هذه الإطلاقات عن بعض الفرق الإسلامية.

---

(١) انظر الموسوعة العربية العالمية، مادة ميتافيزيقا.

أما علم الفقه: فقد سبق أنه مرَّ بمراحل كان في أولها أوسع إطلاقا بحيث شمل كل العلوم الشرعية، والفقه فيها؛ سواء منها العقيدة والأخلاق والأحكام العملية، إلى أن اختص بالأخيرة منها، ومن هنا كان له إطلاقان: فقه أكبر، وفقه أصغر، وفي ضوء هذه الإطلاقات تتضح لنا العلاقة بين المصطلحين، وهي:

أولا: أن علم العقيدة هو الأصل وأن علم الفقه فرعه؛ لأنه ينبني عليه ويتفرع عنه، فمن أين تأتي الأحكام الفقهية إذا لم تحكم المباحث الإلهية وتؤصل، ويظهر هنا فضل علم الاعتقاد، يقول الإمام أبو حنيفة رحمه الله: (الفقه في الدين أفضل من الفقه في الأحكام، ولأن يتفقه الرجل كيف يعبد ربه خير له من أن يجمع العلم الكثير)، وشرح كلامه أبو الليث السمرقندي بقوله: (لأن الفقه في الدين أصل، والفقه في العلم فرع؛ وفضل الأصل على الفرع معلوم)[١]، قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: (الفقه في الشَّرع ليس خاصاً بأفعال المكلَّفين، أو بالأحكام العمليَّة، بل يشمل حتى الأحكام العَقَديَّة، حتى إن بعضَ أهل العلم يقولون: إِن عِلمَ العقيدة هو الفقهُ الأكبر، وهذا حَقٌّ، لأنك لا تتعبَّد للمعبود إلا بعد معرفة توحيده بربوبيّته وألوهيّتِه وأسمائه وصفاته، وإلا فكيف تتعبَّد لمجهول؟!، ولذلك كان الأساسُ الأولُ هو التَّوحيدَ، وحُقَّ أن يُسمَّى بالفقه الأكبر)[٢].

---

(١) انظر جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية (١/ ٦٦).

(٢) الشرح الممتع (١/ ١٥).

ثانيا: شرف علم العقيدة: (فإنه لما كان علم أصول الدين أشرف العلوم؛ إذ شرف العلوم بشرف المعلوم...وحاجة العباد إليه فوق كل حاجة، وضرورتهم إليه فوق كل ضرورة؛ لأنه لا حياة للقلوب ولا نعيم ولا طمأنينة إلا بأن تعرف معبودها وفاطرها بأسمائه وصفاته وأفعاله ويكون مع ذلك كله أحب إليها مما سواه، ويكون سعيها فيما يقربها إليه دون غيره من سائر خلقه)[1].

ثالثا: أن تقسيم الدين إلى عقيدة وشريعة أو إلى أصول وفروع أمر اصطلاحي بحت، وإلا فقد يطلق على العقيدة ما هو أوسع منها لتشمل الدين كله، وعلى الفقه ما هو أوسع منه كذلك ليشمل الدين كله، والذي ظهر لي خلال هذا البحث أن العلاقة بين المصطلحين لا تختلف عن العلاقة بين المصطلحين الشرعيين المعروفين وهما الإيمان والإسلام، حيث تبحث كتب الاعتقاد العلاقة بينهما، وكون الإيمان يدل على أعمال القلوب والإسلام يدل على أعمال الجوارح لا يمنع من استعمال الإسلام وإرادة أعمال القلوب والعكس، ولهذا كان مذهب المحققين من أهل السنة، أن اللفظين إذا اجتمعا افترقا وإذا افترقا اجتمعا[2]، قال أبو بكر الإسماعيلي ـ رحمه الله ـ: (إذا ذكر كلّ اسم على حدته مضموما إلى الآخر، فقيل:

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (ص١٨).

(٢) انظر شرح العقيدة الطحاوية (ص٣٢٤).

المؤمنون والمسلمون جميعا مفردين، أريد من أحدهما معنى لم يرد به الآخر، وإذا ذكر أحد الاسمين شمل الكلَّ وعمَّهم)[١].

رابعا: بناء على ما سبق فقد درج علماء المالكية رحمهم الله على إدراج مسائل الاعتقاد في كتب الفقه، وتقديمها في الترتيب على مباحثه، وأشهر ذلك رسالة الإمام ابن أبي زيد القيرواني التي صدرها بمقدمة هامة في العقيدة على طريقة السلف، وكذا ابن رشد سار على نفس النهج في التأليف في كتابه المقدمات، وبين رحمه الله أهمية هذا المنهج العلمي المتميز بقوله عن كتاب الوضوء: (كنت أشبع القول فيه ببنائي إياه على مقدمات من الاعتقادات في أصول الديانات وأصول الفقه في الأحكام الشرعيات لا يسع جهلها ولا يستقيم التفقه في فن من الفنون قبلها)، ثم قال: (الدين الذي أمر بإقامته هو دين الإسلام...وإقامته تفتقر إلى شرائعه...والتفقه فيها لا يستقيم إلا بعد المعرفة بوجوبها، ولا طريق إلى المعرفة بوجوبها إلا بعد المعرفة بالله تعالى على ما هو عليه من صفات ذاته وأفعاله)[٢]، وقد حذا ابن حزم هذا الحذو في كتابه المحلى حيث خصص الجزء الأول منه لمسائل الاعتقاد وذكر أن: (أول ما يلزم كل أحد ولا يصح الإسلام إلا به أن يعلم المرء بقلبه علم يقين وإخلاص لا يكون لشيء من الشك فيه أثر وينطق بلسانه ولا بد بأن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله؛ برهان ذلك...)[٣].

(١) من جامع العلوم والحكم (١/ ٧٩)، ونص على أن الخطابي قال مثله وتبعه على ذلك جماعة من العلماء.

(٢) المقدمات (١/ ٢-٣).

(٣) المحلى (١/ ٢).

المبحث الثاني:

بيان المراد بالأسماء والصفات وطريقة أهل السنة في إثباتها.

المراد بالأسماء والصفات هو: ما سمى الله به نفسه سبحانه من الأسماء، أو وصفها به من الصفات، وما أثبته له من ذلك رسوله ﷺ وأجمع عليه العلماء، وطريقة السلف في هذا الباب هي: الإيمان الجازم بجميع ما ثبت في الكتاب والسنة من الأسماء الحسنى والصفات العليا، من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل(١)، هذا في الجملة تعريف الأسماء والصفات وطريقة السلف في إثباتها.

أما تعريف الاسم من الأسماء الحسنى فيقول الدكتور خالد بن عبد اللطيف: (لم أقف على تعريف لإمام متقدم في تعريف الاسم شرعا، وذلك لوضوح هذا الأمر، وقد خلص الباحث شمس الدين إلى تعريف أسماء الله تعالى بقوله: كلمات شرعية تدل على ذات الله تتضمن إثبات صفات الكمال المطلق له جل وعلا وتنزيهه سبحانه عن كل عيب ونقص)، ثم استدرك عليه بقوله: (ولو قال: كلمات الله، لكان أدق)(٢)، قلت:

---

(١) انظر: منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات (ص٤٤)، مختصر معارج القبول (٣١)، الصفات الإلهية للشيخ محمد أمان (ص٨٤-٨٥)، معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات (٣١)، القول السديد في الرد على من أنكر تقسيم التوحيد (ص١٧)، وانظر شروح العقيدة الواسطية فقد تعرض جميعها لهذه المباحث تفصيلا.

(٢) منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى (٢/ ٣٧٤).

ووجهه: أن أسماء الله من كلامه؛ وكلامه عز وجل غير مخلوق، ولا يعترض على هذا بأن بعض الأسماء لم ترد في القرآن وإنما وردت في السنة؛ لأن المقصود ليس طريقة ثبوتها ـ هل هي الكتاب أو السنة الصحيحة؛ إذ لا خلاف في ذلك ـ، وإنما أن الذي سمى الله بهذه الأسماء هو الله سبحانه وليس غيره، أي إنه سبحانه سمى نفسه بمشيئته وقدرته، وإخباره ﷺ عن الاسم ليس إنشاء وإنما هو أداء، قال شيخ الإسلام: (أسماء الله من كلامه، وكلام الله غير مخلوق، بل هو المتكلم به، وهو المسمي لنفسه بما فيه من الأسماء)[(١)]، فحقيقة الحلف بأي اسم هي حلفٌ بكلام الله الذي هو صفته.

وأما تعريف الصفات: فالصفة هي: ما قام بالذات من المعاني والنعوت، وهي في حق الله تعالى نعوت الجلال والجمال والعظمة والكمال، كالقدرة والإرادة والعلم والحكمة، أو: هي ما بالذات الإلهية مما يميزها عن غيرها، ووردت بها نصوص الكتاب والسنة[(٢)].

وهنا وقعت كثير من الفرق الإسلامية ومن تبنى قولها من الفقهاء في أخطاء فقهية بسبب معتقد خاطئ في مفهوم الاسم أو الصفة أو كليهما، وذلك مبني على طريقتهم في إثباتهم للصانع ـ كما يعبرون ـ وما تفرع عنها

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ١٨٥-١٨٦).

(٢) الصفات الإلهية (ص٨٤)، معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات (ص٣٤)، وانظر: منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى (٢/ ٤٠٠)، والنفي في باب صفات الله (ص٥١).

من المسائل العقدية، فإنهم بنوه على دليل التعدد والتركيب وقيام الأعراض وحدوث الأجسام؛ حيث رأوا أن هذه أوصاف ملازمة للمخلوق وبها أثبتوا وجوب الصانع وتوحيده، ومن ثَمَّ فإن إثبات قيام الصفة بالذات يلزم منه نفي الصانع؛ لانتقاض الدليل الوحيد عندهم على إثباته، فلم يثبتوا في حقيقة الأمر إلا ذاتا مجردة، لا تتميز عن غيرها، ولا تتصف بالوحدانية، ولا باستحقاق العبادة(١)، وجعلوا كل شيء زائد عن هذه الذات المجردة منفصلا مخلوقا، على تفاوت في ذلك بين أصحاب النفي الكلي من فلاسفة وجهمية ومعتزلة، الذين جعلوا الوصف والصفة اسما للكلام فقط، من غير أن يقوم بالذات معاني، وأصحاب النفي الجزئي من كلابية وأشعرية وماتريدية، الذين فرقوا بين الصفة والوصف، وكذا بين الصفة والنعت، فالصفة عندهم هي القائمة بالذات؛ أزلية قديمة، لازمة ثابتة، والوصف أو النعت هو ما لا يقوم بالذات، ويكون فيما يتغير ويتجدد، وهو القول أيضا، وغرضهم إثبات الصفات الذاتية ـ في الجملة ـ دون الصفات الفعلية، فأطلقوا على الأولى الصفات، وعلى الثانية الوصف أو النعت(٢)، والصواب أن كلا من الوصف والصفة مصدر في الأصل،

---

(١) انظر:مجموع الفتاوى (٦/ ١٤٦-١٤٨)، وانظر للتوسع في هذا المبحث كتاب الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات، والنفي في باب صفات الله ﷻ (ص٣١٧ فما بعدها).

(٢) النفي في صفات الله ﷻ (٥١-٥٥).

كالوعد والعدة، كما أن الوصف والنعت واحد[1]، وأنه قد يراد بالصفة والوصف نفس الكلام الذي يوصف به الموصوف كقول الصحابي عن سورة الإخلاص: ((**أحبها لأنها صفة الرحمن**))، وإقرار النبي ﷺ له على تسميتها صفة الرحمن[2]، وقد يراد به المعنى الذي دل عليه الكلام، قال شيخ الإسلام: (أما المحققون فيعلمون أن كل واحد من اللفظين يطلق على القول تارة، وعلى المعنى أخرى)[3].

والخلاف في كتاب الأيمان ـ محل الدراسة ـ مبناه في كثير من الأحيان على باب الأسماء والصفات، وطريقة الفقيه ومنهجه في إثباتها، ويتبين هذا الأمر أكثر بالمبحثين التاليين.

(١) انظر النفي في صفات الله ﷻ (٥٢-٥٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٤٠).

(٣) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٤١).

المبحث الثالث:

العلاقة بين الاسم والمسمى.

قرر المعتزلة أن أسماء الله مخلوقة؛ لأنها من كلامه سبحانه، وكلامه عندهم مخلوق[١]، قال الدارمي: (هذا الذي ادَّعوا في أسماء الله، أصل كبير من أصول الجهمية التي بنَوا عليها محنتهم وأسَّسوا بها ضلالاتهم، غالطوا بها الأغمار والسفهاء، وهم يرون أنهم يغالطون بها الفقهاء، ولئن كان السفهاء وقعوا في غلط مذاهبهم فإن الفقهاء منهم لعلى يقين)[٢]، وإذا كان كذلك فهي أمر زائد على الذات المجردة التي أثبتوها، وهي منفصلة عنها وغيرها.

ومن هنا نشأت الأقوال في مسألة الاسم والمسمى في مقابل قول المعتزلة، وبغرض الرد عليهم؛ فكان جواب كل واحد وفق أصوله في الصفات، وطريقته في إثباتها.

القول الأول: الاسم غير المسمى، وهو قول المعتزلة السابق والخوارج والجهمية وكثير من المرجئة وكثير من الزيدية[٣].

---

(١) انظر عقيدة المعتزلة بأن أسماء الله مخلوقة متشابه القرآن (١/ ٢٥٣، ٢٧٣)، المغني (٧/ ٩٠)، الانتصار للعمراني (١٨٦)، مجموع الفتاوى (٦/ ١٨٦)، رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد (ص٧).

(٢) رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد (ص٣)، وانظر مجموع الفتاوى (٦/ ١٨٥-١٨٧) (١٢/ ١٧٠).

(٣) مقالات الإسلاميين (١/ ٢٥٢)، مجموع التفاوى (٦/ ١٨٦).

القول الثاني: الاسم هو المسمى، وهو المشهور من مذهب الأشاعرة، وأحد قولي أبي الحسن الأشعري نفسه، وبعضهم يقول: الاسم عين المسمى[(١)]، **وعلى هذا القول بنى معظم الفقهاء قولهم في صحة يمين الحالف باسم من أسماء الله تعالى**، وهو مذهب باطل لا يمكن أن يقوله عاقل يتصور المسألة كما هي، لذلك أنكره جمهور الناس من أهل السنة وغيرهم[(٢)].

وحقيقة قولهم: أنهم فرقوا بين الاسم والمسمى والتسمية، وجعلوا أسماء الله الحسنى كالعلي والقدير وغيرها كلها تسميات، ليست هي أسماء المسميات، وسبب هذا التكلف أنهم وجدوا عامة الأئمة والسلف يقولون: إن أسماء الله غير مخلوقة، فوافقوهم في الظاهر، ومرادهم المسمى بها، وهو الله، لكن خالفوهم في الأسماء الحسنى التي هي التسميات عندهم فجعلوها مخلوقة.

أما ما يذكر عن بعض أهل السنة من قولهم: الاسم هو المسمى، فمرادهم ـ كما قال ابن تيمية رحمه الله ـ أن: (أسماء الأشياء إذا ذكرت في الكلام المؤلف فإنما المقصود هو المسميات)[(٣)].

---

(١) تمهيد الأوائل للباقلاني (ص٢٥٨)، تفسير القرطبي (١/ ١٢٧)، الاعتقاد للبيهقي (ص٥١)، شرح المقاصد للتفتازاني (٤/ ٣٣٧).

(٢) وسيأتي في بحث المسائل المتعلقة بالمحلوف به بيان توجيه أهل السنة لصحة هذه الأيمان وتفصيل الرد على الأشاعرة وبيان تناقضهم.

(٣) مجموع الفتاوى (٦/ ١٨٨-١٨٩).

فهنا قول للمعتزلة بأن أسماء الله مخلوقة وهي غيره، وجوابان عليه؛ أحدهما لأهل السنة، والآخر للأشاعرة، وبين الجميع فرق كبير، قال ابن القيم رحمه الله: (أسماؤه الحسنى التي في القرآن من كلامه، وكلامه غير مخلوق، ولا يقال: هو غيره، ولا: هو هو، وهذا المذهب مخالف لمذهب المعتزلة الذين يقولون: أسماؤه مخلوقة وهي غيره، ولمذهب من رد عليهم ممن يقول: اسمه نفس ذاته لا غير، وبالتفصيل تزول الشبه ويتبين الصواب والحمد لله)(١).

القول الثالث: التوقف؛ فلا يقال: هو المسمى، ولا: هو غيره، ذكره الأشعري ولم ينسبه لأحد.

القول الرابع: أسماء الله لا هي المسمى ولا هي غيره، نسبه الأشعري لبعض الكلابية(٢).

القول الخامس: أن الاسم للمسمى، وهو قول أكثر أهل السنة، وهذا موافق للكتاب والسنة والمعقول، وهو الراجح والموافق لنصوص القرآن صراحة، قال شيخ الإسلام: (هذا هو القول بأن الاسم للمسمى، وهذا الإطلاق اختيار أكثر المنتسبين إلى السنة من أصحاب أحمد وغيره)(٣).

---

(١) بدائع الفوائد (١/ ١٨).

(٢) انظر في القولين الثالث والرابع مقالات الإسلاميين (٢/ ٢٥٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٦/ ١٨٧)، وانظر صريح السنة (ص٢٦)، وشرح العقيدة الطحاوية (ص١٢٧).

المبحث الرابع:

العلاقة بين الصفات والذات.

إن لفظ: ذات: بهذا الإطلاق والتعريف بـ: أل، ليس مأثورا عن السلف، وإنما استهوى كثيرا من الناس لا سيما أهل الكلام، وقالوا: هي بمعنى النفس والحقيقة، ويقولون: ذات الباري هي نفسه، قال ابن القيم رحمه الله: (ليست هذه اللفظة إذا استقريتها في اللغة والشريعة كما زعموا)[١].

وقد ورد استعمالها في السنة النبوية منكرة مضافة إلى لفظ الجلالة، كما في حديث البخاري: (لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَام إِلَّا ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ؛ ثِنْتَيْنِ مِنْهُنَّ فِي ذَاتِ اللهَّ ﷻ)[٢]، ولهذا قال ابن حجر: (الذي يظهر أن المراد جواز إطلاق لفظ ذات لا بالمعنى الذي أحدثه المتكلمون، ولكنه غير مردود إذا عرف أن المراد به النفس؛ لثبوت لفظ النفس في الكتاب العزيز)[٣].

ووجه المحذور من مراد المتكلمين تفريقهم بين الذات والصفات، حتى إنهم جعلوا الأخيرة أغيارا للذات، لا سيما الفعلية منها، فهي محل

---

(١) بدائع الفوائد (٣/ ٩).

(٢) البخاري رقم (٣٣٥٨)، وفي نصوص أخرى بنفس الصيغة.

(٣) فتح الباري (١٣/ ٣٨٣).

إجماع جميع الطوائف على نفي قيامها بالله سبحانه وتعالى[١]، ثم لهم مع نصوص الصفات مواقف مختلفة؛ فإما أن ينفوها أصلا كالجهمية والمعتزلة طردا لمذهبهم في الصفات، أو ينفوا قيامها بالله بتأويلها أو تفويض معناها، وإما أن يجعلوها صفات أزلية غير متعلقة بالمشيئة والإرادة وينفوا التجدد والحدوث فيها، أو يرجعوها إلى إحدى الصفات الذاتية العقلية التي يثبتونها، أو يجعلوها صفات فعل منفصلة مخلوقة[٢]، قال شيخ الإسلام: (وإذا قالوا: هذه الأمور من صفات الفعل؛ فمعناه: أنها منفصلة عن الله بائنة، وهي مضافة إليه، لا أنها صفات قائمة به، ولهذا يقول كثير منهم: إن هذه آيات الإضافات، وأحاديث الإضافات، وينكرون على من يقول: آيات الصفات، وأحاديث الصفات)[٣]، وقابلهم الأشاعرة للخروج من هذا الإشكال فقالوا: لا هي هو ولا هي غيره[٤].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٣١١٣٢)، درء التعارض (٤/ ٢٤-٢٥)، موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٢/ ٥٠٦، ٥٤٢-٥٤٣)، الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات (٢/ ١٩٢-١٩٤)، النفي في باب صفات اله ﷻ (٥٩٧-٥٩٨، ٦٣٠-٦٣٥، ٦٧٢-٦٧٥).

(٢) انظر المصادر السابقة، إضافة إلى منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى (٢/ ٥١٠-٥١٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٦/ ٥١-٥٤).

(٤) الحدائق في المطالب للبطليوسي (ص١٠٢)، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/ ١٠٩٠-١٠٩٣).

ولهذا فإن الذي عليه السلف الاستفصال في هذا المقام؛ فإن أريد بالذات المجردة عن الصفات التي يقر بها النفاة فالصفات زائدة عليها، وإن أريد بالذات الذات الموجودة في الخارج فتلك لا تكون موجودة بغير صفاتها اللازمة لها، والصفات ليست زائدة على الذات ولا غيرها بهذا المعنى، وهي داخلة في مسماها أيضا(١).

ونظرا لأهمية العلاقة بين الذات والصفات فإنه يتعيَّن بيان أنواع المضافات إلى الله، وحكم كل نوع حتى لا تختلط وتتداخل فينفى ما حقه الإثبات، ويثبت ما حقه النفي، وينبني على ذلك أحكام فقهية تابعة لهذا النفي أو الإثبات.

قال شيخ الإسلام: (المضافات إلى الله سبحانه في الكتاب والسنة، سواء كانت إضافة اسم إلى اسم، أو نسبة فعل إلى اسم، أو خبرا باسم عن اسم، لا يخلو من ثلاثة أقسام:

أحدها: إضافة الصفة إلى الموصوف كقوله تعالى: ﴿**وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ**﴾ [البقرة: من الآية ٢٥٥]،...

القسم الثاني: إضافة المخلوقات كقوله: ﴿**فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا ﴿١٣﴾**﴾ [الشمس:١٣]،...فهذا القسم لا خلاف بين المسلمين في

---

(١) انظر درء التعارض (٢/ ٢٣٠)، مجموع الفتاوى (٣/ ٣٣٥-٣٣٦)، موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/ ١٠٩٠-١٠٩٤).

أنه مخلوق، كما أن القسم الأول لم يختلف أهل السنة والجماعة في أنه قديم وغير مخلوق[(١)]...

الثالث: - وهو محل الكلام هنا - ما فيه معنى الصفة والفعل مثل قوله : ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ١٦٤﴾ [النساء:١٦٤]،... فالناس فيه على قولين:

أحدهما : - وهو قول المعتزلة والكلابية والأشعرية وكثير من الحنبلية ومن اتبعهم من الفقهاء والصوفية وغيرهم - أن هذا القسم لا بد أن يلحق بأحد القسمين قبله؛ فيكون : إما قديما قائما به عند من يجوز ذلك وهم الكلابية، وإما مخلوقا منفصلا عنه...وردوا جميع ما يضاف إلى الله إلى إضافة خلق أو إضافة وصف من غير قيام معنى به...

والقول الثاني : - وهو قول الكرامية وكثير من الحنبلية وأكثر أهل الحديث ومن اتبعهم من الفقهاء والصوفية وجمهور المسلمين، وأكثر كلام

(١) وضابط هذين القسمين ذكرهما رحمه الله في موضع آخر فقال: (وفي هذا الباب باب المضافات إلى الله تعالى ضلت طائفتان : طائفة جعلت جميع المضافات إلى الله إضافة خلق وملك، كإضافة البيت والناقة إليه، وهذا قول نفاة الصفات من الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم...وطائفة بإزاء هؤلاء يجعلون جميع المضافات إليه إضافة صفة، ويقولون بقدم الروح...**والفرق بين البابين**: أن المضاف إذا كان معنى لا يقوم بنفسه ولا بغيره من المخلوقات، وجب أن يكون صفة لله تعالى قائما به، وامتنع أن تكون إضافته إضافة مخلوق مربوب، وإن كان المضاف عينا قائمة بنفسها كعيسى وجبريل وأرواح بني آدم، امتنع أن تكون صفة لله تعالى لأن ما قام بنفسه لا يكون صفة لغيره) درء التعارض (٤/ ٩).

السلف ومن حكى مذهبهم حتى الأشعري ؛ يدل على هذا القول -، أن هذه الصفات الفعلية ونحوها؛ المضافة إلى الله: قسم ثالث؛ ليست من المخلوقات المنفصلة عنه؛ وليست بمنزلة الذات والصفات القديمة الواجبة التي لا تتعلق بها مشيئته، لا بأنواعها ولا بأعيانها)(١).

كما أنه يجب التفريق بين قولنا: إن الصفات غير الذات، وقولنا: إنها غير الله؛ إذ التفصيل الوارد في الأولى ليس واردا ولا جائزا في الثانية؛ لأن لفظ الذات قد يشعر بمغايرة الصفة، أما اسم الله فهو شامل للذات وصفاتها(٢)، وهذا التفصيل مهم جدا فيما سيأتي من المباحث الفقهية التي إن سُلِّم للفقيه تفريقه بين الصفة الفعلية والذات باعتبار، فلا يسلم له قوله: إنها غير الله؛ لأن هذا الإطلاق محظور لفظا ومعنى والله أعلم.

والذي يستوقف الباحث في هذين المبحثين أن مذهب الأشاعرة مشكل لا يمكن البناء عليه في مسائل الفقه، فإنهم وافقوا السلف في اللفظ ـ أسماء الله غير مخلوقة ـ، وخالفوهم في المعنى ـ لأن التسميات مخلوقة ـ(٣)، ولم يستطيعوا التفريق بين قولهم وقول المعتزلة بهذا الاعتبار إلا بأجوبة لا

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ١٤٤-١٥٤) بتصرف.

(٢) انظر مجموع الفتاوى (١٧/ ١٦١)، الصفدية (١/ ١٠٩)، الجواب الصحيح (٥/ ١٧)، اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٤٢١).

(٣) منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في العقيدة (٢/ ٤٨٦-٤٨٨).

تخلصهم من الإلزام أو التناقض[١]، وهذا ما سيتضح في ثنايا البحث عند دراسة فروع المسائل الفقهية المتعلقة بها، فالأقوال المبنية على هذا التفصيل لا تسلم من التناقض أو الاعتراض والإلزام.

وإذا كانت الصفة لا هي الله ولا هي غيره، لزم أن يكون اليمين بها لا هو يمين ولا هو غير يمين، فلا هو منعقد ولا هو غير منعقد، وهذا يكفي في بيان التناقض والبطلان، وهذا ما شعر به بعضهم وصرح بقوله: (وبالجملة فهذا المبحث لم يَصْفُ)، وعلق الدكتور خالد عبد اللطيف عليه بقوله: (وهذه كلمة حق، فإن البحث لم يصف، وغيره كثير فيه كدر من أكدار المعتزلة، ولم يستطع الأشاعرة تصفيته)[٢].

---

(١) انظر في أجوبتهم وبيان تناقضها وبطلانها: منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في العقيدة (٢/ ٤٨٨-٤٩٠).

(٢) تحفة المريد (ص٤٩٠)، منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في العقيدة (٢/ ٤٨٨-٤٩٠).

المبحث الخامس:

العلاقة بين الأسماء والصفات.

بعد بيان العلاقة بين الاسم والمسمى، وبين الذات والصفات أيضا، أتناول في هذا المبحث العلاقة بين الأسماء والصفات؛ لأنه كسابقيه وقع خلاف في المسائل الفقهية بسبب عدم ضبطه فصارت أقوال كل فقيه تابعة لمعتقده في هذه المسألة.

ولما كان الكلام هنا في دلالات الألفاظ، فالاسم من الأسماء الحسنى يدل على أربعة أشياء: الذات، والصفة، وعلى كليهما مجتمعين، وصفات أخرى، وذلك باعتبار دلالات مختلفة هي:

دلالة المطابقة: دلالة اللفظ على جميع معناه، كدلالة اسم الخالق على ذات الله سبحانه، وعلى صفة الخلق القائمة به ﷻ، بدلالة المطابقة.

دلالة التضمن: وهي دلالة اللفظ على جزء معناه، كدلالة اسم الخالق، على الصفة بمفردها، أو الذات بمفردها.

دلالة الالتزام: وهي دلالة اللفظ على لازم معناه، كدلالة اسم الخالق، على الصفات الأخرى اللازمة للذات، أو لتلك الصفة، كالعلم والقدرة.

وبهذا العرض يتبين أن الأسماء أوسع دلالة من الصفات؛ لأنها تدل على الذات والصفة، والصفة اللازمة لهما أو لأحدهما، وهذه قاعدة مطردة،

لكنها غير منعكسة، ولهذا فإن من قواعد هذا الباب أن الأسماء يشتق منها الصفات، بل إن الاسم إذا دلَّ على صفة متعدية فإنه يدل ـ إضافة إلى ما سبق ـ على ثبوت حكم أثره ومقتضاه، ولهذا استدل أهل العلم على سقوط الحد عن قطاع الطريق بالتوبة، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِن قَبۡلِ أَن تَقۡدِرُوا۟ عَلَيۡهِمۡۖ فَٱعۡلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٣٤﴾ [المائدة:٣٤]؛ لأن مقتضى هذين الاسمين أن يكون الله تعالى قد غفر لهم ذنوبهم ورحمهم بإسقاط الحد عنهم[1]، وفي هذا يقول ابن القيم رحمه الله: (الاسم إذا أطلق عليه ـ أي: على الله ـ جاز أن يشتق منه المصدر والفعل؛ فيخبر به عنه فعلا ومصدرا؛ نحو: السميع البصير القدير، يطلق عليه منه السمع والبصر والقدرة، ويخبر عنه بالأفعال من ذلك، نحو: ﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾، ﴿فَقَدَرۡنَا فَنِعۡمَ ٱلۡقَٰدِرُونَ ٢٣﴾ [المرسلات:٢٣]، هذا إن كان الفعل متعديا؛ فإن كان لازما لم يخبر عنه به، نحو: الحي، بل يطلق عليه الاسم والمصدر دون الفعل فلا يقال: حَيِيَ)[2].

أما الصفات فبابها أضيق بهذا الاعتبار وهو الدلالة؛ لأنه لا يلزم من ثبوت الصفة أن يشتق منها اسم لله ﷻ، إذن فدلالة الاسم على الصفة مطردة غير منعكسة، لكن باب الصفات أوسع باعتبار آخر وهو الدليل

---

(١) القواعد المثلى (ص١٠).

(٢) بدائع الفوائد (٢/ ٢٧٢).

فهي تثبت بنصوص الأسماء التي تتضمن الصفات، وتثبت كذلك بالنصوص الأخرى التي ترد بصيغ أخرى غير صيغة الاسم، قال ابن القيم رحمه الله: (الفعل أوسع من الاسم، ولهذا أطلق الله على نفسه أفعالا لم يتسم منها بأسماء الفاعل؛ كأراد وشاء وأحدث، ولم يسم بالمريد والشائي والمحدث، كما لم يسم نفسه بالصانع والفاعل والمتقن، وغير ذلك من الأسماء التي أطلق أفعالها على نفسه، **فباب الأفعال أوسع من باب الأسماء**.

وقد أخطأ أقبح خطأ من اشتق له من كل فعل اسما، وبلغ بأسمائه زيادة على الألف، فسماه: الماكر والمخادع والفاتن والكائد ونحو ذلك.

وكذلك باب الإخبار عنه بالاسم أوسع من تسميته به؛ فإنه يخبر عنه بأنه شيء وموجود ومذكور ومعلوم ومراد، ولا يسمى بذلك)[١].

وهذا التقسيم والتفصيل مهم جدا له آثار واضحة ستأتي في كتاب الأيمان انبنت عليه مسائل فقهية مهمة.

---

(١) مدارج السالكين (٣/ ٤١٥)، وانظر القواعد المثلى (ص٢١)، الصفات الإلهية تعريفها، أقسامها (ص٤٠).

المبحث السادس:

الأسماء التي تطلق على العبد وتطلق على الله.

إن أسماء الله ﷻ وصفاته التي لا يجوز للمخلوق أن يتسمى أو يتصف بها لها خصوصيتها وقداستها؛ لأنها مضافة إلى الله، وتختص بأحكام فقهية لكونها أسماء وصفات لله، وأما الأسماء والصفات التي تطلق على الله ويجوز أن تطلق على العباد كذلك، فلا يلزم من هذا التوافق في التسمية أو الصفة أن تتماثل المسميات، فلا تسلب هذه القداسة والخصوصية عن الاسم أو الصفة لأن العبد اتصف بها أو تسمى بها، ومن ثم ينتقض الحكم الفقهي المبني على الاسم أو الصفة، ومن هنا فالواجب أن يكون البحث في ثبوت الاسم أو الصفة، فإذا ثبت انبنى عليه حكمه.

إلا أننا نجد أن الفقهاء في الغالب قد بنوا أحكامهم على العرف؛ فما جرى العرف أن يطلق على الله وحده عدوه يمينا مطلقا، وما جرى العرف أن يطلق على العبد لم يعدوه يمينا، وما تردد بين الإطلاقين نظروا إلى قصد صاحبه، فصححوه بناء على قصده(١)، ومن هنا اعتبروا أيمانا وقعت بألفاظ ليست من الأسماء الحسنى بإجماع، ولم يعتبروا أيمانا وقعت بالأسماء الحسنى، فوقع التباس وإشكال.

---

(١) هذا في الجملة لكن هناك تفصيلات ستأتي في البحث الخاص بمسائل المحلوف به، وأقوال لبعض المحققين خرجت عن هذا الإطار والله أعلم.

والألفاظ الكلية لها حالات:

الحالة الأولى: الترادف: وهي أن يختلف اللفظ ويتحد المعنى؛ كالأسد والليث والأسامة والغضنفر.

الحالة الثانية: الاشتراك، وهي أن يتحد اللفظ ويختلف المعنى، كالعين الذي يطلق على الجارحة، والجاسوس، والمرض، ومورد الماء.

الحالة الثالثة: التباين: وهي أن يختلف اللفظ والمعنى، مثل السموات والأرض، فأحد اللفظين مباين للآخر لتباين معناهما.

الحالة الرابعة: التواطؤ: وهو ما اتفق لفظه ومعناه، وهو نوعان:

النوع الأول: المطلق: أن يستوي جميع أفراد اللفظ في دلالته عليهم، كالإنسان بالنسبة إلى أفراده، لتواطئ أفراد معناه فيه.

النوع الثاني: المشكك: وهو أن يكون بعض أفراده أولى بالمعنى من بعض، كالبياض في الثلج والعاج، وسمي مشككا لتشكك الناظر، هل هو متواطئ لاشتراك أفراده في أصل المعنى، أم ليس كذلك بسبب اختلاف المعنى فيكون مشتركا(١).

وعليه فإن إطلاق الاسم على المخلوق لا يسلبه قدسيته التي اختص بها بتسمي الله ﷻ به؛ فيبقى الحكم الفقهي المترتب عليه قائما، أما العرف

---

(١) انظر الكليات لأبي البقاء (ص١١٨٦)، التحفة المهدية (ص٢٠٩)، معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات (ص١١٦-١١٨).

فليس حدا فاصلا قائما بذاته، بل يعتبر به في الحالات التي يمكن صرف اليمين إلى غيره، لاحتمال اللفظ لها، فمن الألفاظ ما يمكن صرفه لغير اليمين حسب نية صاحبه، ومن الألفاظ ما لا يمكن ذلك فيه، أما أن لا يجعل يمينا لغلبة العرف في استعماله في حق غير الله فهو منتقد والله أعلم.

ويزيد الأمر وضوحا ما قاله ابن القيم رحمه الله: (اختلف النظار في الأسماء التي تطلق على الله وعلى العباد كالحي والسميع والبصير والعليم والقدير والملك ونحوها؛

فقالت طائفة من المتكلمين: هي حقيقة في العبد مجاز في الرب، وهذا قول غلاة الجهمية، وهو أخبث الأقوال وأشدها فسادا.

الثاني: مقابله؛ وهو أنها حقيقة في الرب مجاز في العبد، وهذا قول أبي العباس الناشئ.

الثالث: أنها حقيقة فيهما، وهذا قول أهل السنة، وهو الصواب، واختلاف الحقيقتين فيهما لا يخرجها عن كونها حقيقة فيهما، وللرب تعالى منها ما يليق بجلاله، وللعبد منها ما يليق به)، ثم علّل لما ذكره فقال: (الاسم والصفة من هذا النوع له ثلاث اعتبارات: اعتبار من حيث هو مع قطع النظر عن تقييده بالرب تبارك وتعالى أو العبد، الاعتبار الثاني: اعتباره مضافا إلى الرب مختصا به، الثالث: اعتباره مضافا إلى العبد مقيّدا به، فما لزم الاسم لذاته وحقيقته كان ثابتا للرب والعبد، وللرب منه ما يليق بكماله،

وللعبد منه ما يليق به، ...فما لزم هذه الأسماء لذاتها فإثباته للرب تعالى لا محذور فيه بوجه، بل ثبتت له على وجه لا يماثله فيه خلقه ولا يشابههم...وما لزم صفة من جهة اختصاصه تعالى بها فإنه لا يثبت للمخلوق بوجه؛ كعلمه الذي يلزمه القدم والوجوب والإحاطة بكل معلوم)[١].

---

(١) بدائع الفوائد (٢/ ٢٧٥).

المبحث السابع:

بيان طريقة الطوائف الأخرى في إثبات الأسماء والصفات.

اتفقت كلمة سائر الطوائف الأخرى على أن النفي من أهم أبواب التنزيه وإن اختلفوا في المنفي ونسبته، فالمعتزلة ومن وافقهم أثبتوا الذات مجردة عن الصفات، فنفوا الصفات مطلقا؛ الذاتية خشية تعدد القدماء، والفعلية لعدم قيام الحوادث والأعراض بالذات، وجعلوا إضافة الصفات إلى الله تعالى إما من باب إضافة الخلق والملك والتشريف، أو من إضافة الوصف (أي القول) من غير قيام معنى به، وأثبتوا أحكام الصفات من كونه سميعا وكونه عليما وهكذا، وتظاهروا بإثبات الأسماء الحسنى، ولكن حقيقة قولهم تعطيلها، فليست عندهم إلا أعلاما محضة مترادفة، لا تدل على أوصاف أو معان قائمة بالله ﷻ، فليس لله ﷻ من هذه الأسماء إلا مجرد التسمية، فهو سميع بلا سمع، وعليم بلا علم، وتحذلق بعضهم فقالوا: بعلم، وعلمه ذاته.

أما الكلابية وقدماء الأشاعرة وغيرهم: فيثبتون الصفات الذاتية والخبرية فقط، وتخلصوا من إشكال المعتزلة بأن جعلوها كلها أزلية قديمة، لا تعرض ولا تزول، ولذلك بقي الإشكال قائما في الصفات الفعلية فنفوها بناء على نفس الشبهة، ولم يثبتوا لله أفعالاً تقوم به تتعلق بمشيئته وقدرته، بل ولا غير الأفعال مما يتعلق بمشيئته وقدرته كالمحبة.

أما متأخرو الأشاعرة ومعهم الماتريدية فنفوا جميع الصفات ما عدا الصفات السبع وهي: (العلم ـ الحياة ـ القدرة ـ الإرادة ـ السمع ـ البصر ـ الكلام)، وزاد الباقلاني وإمام الحرمين من الأشاعرة صفة ثامنة هي: (الإدراك)، وزاد الماتريدية صفة (التكوين)، وليس بينهم وبين الأشاعرة خلاف، سوى ما بين الأشاعرة المتأخرين والمتقدمين.

أما الكرامية ومن وافقهم: فيثبتون الصفات بما فيها أن الله تقوم به الأمور التي تتعلق بمشيئته وقدرته، ولكن ذلك عندهم حادث بعد أن لم يكن، وأنه يصير موصوفاً بما يحدث بقدرته ومشيئته بعد أن لم يكن كذلك، وقالوا: لا يجوز أن تتعاقب عليه الحوادث، ففرقوا في الحوادث بين تجددها ولزومها، فقالوا بنفي لزومها دون حدوثها[(١)].

بيان حقيقة الصفات الفعلية عند منكريها: لما طرد المعتزلة مذهبهم في الصفات لم يتناقضوا معه فعدوا جميع الصفات بل والأسماء مخلوقة، أما ما يسمى الصفاتية[(٢)] وهم مثبتة الصفات في الجملة[(٣)]، فقد أجمعوا على نفي الصفات الاختيارية وهي الفعلية وغير الفعلية مما يتعلق بمشيئة الله سبحانه، ثم اضطربوا في تحديد المراد بالصفة الفعلية: إما بأن يرجعوا الصفة الفعلية إلى الذات المجردة أو إلى صفة ذاتية، أو إلى المخلوق المنفصل

---

(١) انظر الصفات الإلهية تعريفها، أقسامها (ص٦٧).

(٢) مع ملاحظة عدم شمول هذا الكلام للمشبهة كالكرامية وغيرهم.

(٣) انظر مجوع الفتاوى (٦/ ٥٢٠)، (١٢/ ٢٠٦).

بقولهم: الفعل هو المفعول كما فعل الكلابية ومتقدمو الأشاعرة، أو إلى الإرادة القديمة على طريقة متأخري الأشاعرة، أو إلى صفة التكوين على طريقة الماتردية[١]، ومن هنا حصل الاضطراب في المسائل الفقهية في باب الأيمان خاصة بين معتبر لليمين وغير معتبر لها، بل إنك تجد الفقيه أحيانا يعرض الأقوال ثم يترك القارئ ليتأمل، قال القرافي رحمه الله: (الصِّفَاتُ الْفِعْلِيَّةُ كَقَوْلِهِ: وَخَلْقِ الله، وَرِزْقِ الله، وَعَطَاءِ الله، وَإِحْسَانِ الله، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَصْدُرُ عَنْ قُدْرَةِ الله تَعَالَى، فَالْحَلِفُ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ مَنْهِيٌّ عَنْهُ وَلَا يُوجِبُ كَفَّارَةً إذَا حَنِثَ)[٢]، قال الشيخ محمد بن علي المكي المالكي: (تَقَدَّمَ عَنْ الْعَلَّامَةِ الْأَمِيرِ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ **الصِّفَاتِ الْفِعْلِيَّةَ أُمُورٌ اعْتِبَارِيَّةٌ تَتَجَدَّدُ بِتَجَدُّدِ الْمَقْدُورِ وَأَنَّهَا حَادِثَةٌ كَمَا يَقُولُ الْأَشَاعِرَةُ، أَمَّا إنْ لُوحِظَ الْمَذْهَبُ الْمَاتُرِيدِيُّ مِنْ أَنَّهَا قَدِيمَةٌ** تَرْجِعُ إلَى صِفَةِ التَّكْوِينِ أَوْ أُرِيدَ مَصْدَرُهَا وَمَنْشَؤُهَا وَهُوَ الْقُدْرَةُ أَوْ الِاقْتِدَارُ الرَّاجِعُ لِلصِّفَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ أَيْ كَوْنُهُ قَادِرًا، فَتَنْعَقِدُ بِهَا الْيَمِينُ وَتَجِبُ الْكَفَّارَةُ مَعَ الْحِنْثِ **فَلَا تَغْفُلْ**) [٣]، فيبقى الفقيه حائرا بين المذهبين رغم تقاربهما في باب الصفات، فهما في الجملة من مدرسة واحدة، وفي تحفة

(١) انظر أنوار البوق في أنواع الفروق (ص٥٦، فما بعدها)، ورسالة النفي في باب الصفات عند ذكر منهج كل فرقة في إثبات الصفات (٥٩٥، ٦٢٩، ٦٧٢)، المسائل الخلافية بين الأشاعرة والماتريدية لبسام الجابي، (ص١٢٢ـ فما بعدها)، الماتريدية دراسة وتقويما (ص٢٦٧).

(٢) الفروق (٣/ ٥٦).

(٣) تهذيب الفروق (٣/ ٥٦) بهامش الفروق.

المحتاج: (لَوْ قَالَ : وَرَحْمَةِ الله وَغَضَبِهِ لَمْ يَكُنْ يَمِينًا، قَالَ الرَّافِعِيُّ: "يُشْبِهُ أَنْ يُقَالَ: إنْ أَرَادَ النِّعْمَةَ وَأَرَادَ الْعُقُوبَةَ فَهُوَ يَمِينٌ، وَإِنْ أَرَادَ الْفِعْلَ فَلَا، قُلْت: وَكَلَامُ ابْنِ سُرَاقَةَ يُخَالِفُهُ، لَكِنْ يَنْطَبِقُ عَلَيْهِ كَلَامُ الْخَفَّافِ السَّابِقُ" انْتَهَى، **فَلْيُتَأَمَّلْ مَا الْمُرَادُ بِالنِّعْمَةِ وَالْعُقُوبَةِ وَمَا الْمُرَادُ بِالْفِعْلِ**)[١].

---

(١) تحفة المحتاج (١٠/ ٧).

المبحث الثامن:

تقسيم الصفات عند أهل السنة، وسائر الطوائف.

قبل الشروع في ذكر تفاصيل تقسيم الصفات أقدم بمقدمة مهمة عن موضوع التقسيم، وهي أن السلف: (لم يتوسعوا في تقسيم الصفات وتنويعها؛ إذ ليس من عادتهم الإسراف في الكلام في المطالب الإلهية، بل لا يتجاوزون الكتاب والسنة في مبحث الصفات، إلا أن أولئك الذين حضروا زمن الفتنة ـ بعد نشأة علم الكلام في عهد العباسيين ـ وابتلوا بمناقشة علماء الكلام وجدالهم بأسلوبهم اضطروا للخوض في تقسيم الصفات بِقَدَرٍ...وأما الخلف، فقد أولعوا بتقسيم الصفات وتنويعها)[1].

وبعد هذه المقدمة سأكتفي بنقل موجز لتقسيم الصفات عند أهل السنة والجماعة وعند سائر الطوائف، لكي يتمكن القارئ من معرفة مصطلحات العلماء عند كلامهم في الفروع الفقهية لاحقا.

فغلاة النفاة من الجهمية والفلاسفة لا يثبتون لله ﷻ إلا وجودا مطلقا لا حقيقة له عند التحصيل، تليهم المعتزلة ومن وافقهم من الرافضة والإباضية الذين يثبتون الأسماء دون الصفات، ثم الكلابية ومتقدمو الأشاعرة الذين يثبتون الصفات الذاتية دون الاختيارية، أما متأخرو الأشاعرة ومعهم الماتريدية فلا يثبتون إلا الصفات العقلية وهي سبعة:

---

(١) الصفات الإلهية للشيخ محمد أمان الجامي رحمه الله (ص١٦٧).

الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام، وزاد الباقلاني والجويني صفة ثامنة، هي: الإدراك، وامتاز الماتريدية بزيادة إثبات صفة أخرى هي صفة التكوين.

هذا ملخص لتقسيم الصفات عند مختلف الطوائف والفرق، ثم هناك تفاصيل وتعريفات وتقسيمات تندرج تحت هذا العرض العام، موضعها كتب الاعتقاد وكتب الفرق.

أما أهل السنة فقد سبق أنهم لم يتوسعوا في تقسيم الصفات، لكن يضاف إلى ذلك أن قاعدتهم هي الإثبات المطلق مع تفويض علم الكيفية، فكل ما ثبت بنصوص الشرع وجب إثباته، فلا حاجة للتقسيم لأنه لا ينبني عليه حكم بنفي أو إثبات في نفسه، بل طريقتهم كما قال الرازي رحمه الله: (قد اختبرت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فلم أجدها تروي غليلا، ولا تشفي عليلا، ورأيت **أقرب الطرق طريقة القرآن** أقرأ في الإثبات: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ٥﴾ [طه:٥]، ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠]، وفي النفي: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى:١١]، ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾ [مريم:٦٥]، ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي)[1].

---

(١) في وصيته المشهورة لتلميذه إبراهيم بن أبي بكر الأصفهاني، أوردها بنصها ابن أبي أصيبعة في عيون الأنباء في طبقات الأطباء (١/ ٣١٣).

ومن هنا كان تقسيمهم وصفيا مبنيا على استقراء النصوص وحصرها وتصنيفها، وليس انتقائيا مبنيا على قواعد وأصول اقتضت أحكاما مختلفة، واصطلاحات خاصة كما هو حال الفرق الأخرى التي تجد اختلافا وتباينا واضحا في أنواع الصفات عندهم، والمثبت منها والمنفي عند كل فرقة.

فباعتبار مدلولها تنقسم إلى:

صفات نقص: ينزه عنه الباري مطلقا كالموت والعجز.

وصفات كمال: يمتنع أن يماثله فيها شيء(١)، وصفات الكمال نوعان:

صفات الجلال: وهي التي فيها نعت الرب بجلاله وعظمته، وهي التي تجلب في قلب الموحد الخوف منه وإجلاله، مثل: صفة القوة والقدرة.

وصفات الجمال: وهي التي تبعث في قلب الموحد محبة الرب والأنس به، مثل صفة الرحمة، قال شيخ الإسلام: (مِنْ النَّاسِ مَنْ يَحْسَبُ أَنَّ الْجَلَالَ هُوَ الصِّفَاتُ السَّلْبِيَّةُ، وَالْإِكْرَامَ الصِّفَاتُ الثُّبُوتِيَّةُ ـ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ الرَّازِيّ وَنَحْوُهُ ـ، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ كِلَيْهِمَا صِفَاتٌ ثُبُوتِيَّةٌ، وَإِثْبَاتُ الْكَمَالِ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ النَّقَائِصِ، لَكِنَّ ذِكْرَ نَوْعَيْ الثُّبُوتِ وَهُوَ **مَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُحَبَّ وَمَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعَظَّمَ**... فَالْأَوَّلُ يُهَابُ وَيُخَافُ وَلَا يُحَبُّ، وَهَذَا يُحَبُّ وَيُحْمَدُ، وَلَا يُهَابُ وَلَا يُخَافُ، وَالْكَمَالُ اجْتِمَاعُ الْوَصْفَيْنِ)(٢).

---

(١) انظر الصفدية (١/ ١٠٢).

(٢) مجموع الفتاوى (١٠/ ٢٥٢)، وراجع أشرطة الشيخ صالح آل الشيخ في شرح العقيدة الواسطية، وإتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل.

أما باعتبار النفي والإثبات ـ وهو فرع للاعتبار السابق؛ فالأول هو تصور الصفة، وهذا حكم الصفة ـ، فهي قسمان أيضا:

الصفات الثبوتية: وهي ما أثبته الله تعالى لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ، مثل: العلم، والحياة، والاستواء، والنزول، وغيرها من صفات المدح والكمال.

والصفات المنفية: وهي التي يسميها المتكلمون: الصفات السلبية، والتعبير الأول أسلم من الإشكال؛ فإن السلب يطلق على أخذ الشيء ونزعه بقهر أو خلسة، عكس النفي فإنه مطلق التنحية والرد والإبعاد.

ولما كان منهج أهل السنة في تقسيم الصفات وصفيا استقرائيا من جهة النصوص، فهم يحصون النصوص الشرعية ويصنفوها وفق معانيها الشرعية المتناسبة، فيرجعون كل صفة إلى ما يناسبها من أقسام مختلفة، تنوع تقسيمهم للصفات الثبوتية؛ وتعددت الاعتبارات التي بنوا عليها تقسيماتهم لها، كما يلي:

الاعتبار الأول: باعتبار تعلقها بالذات: وتنقسم إلى:

١- **صفات ذاتية**: وهي التي لا تنفك عن الذات، كالحياة والعلم، والقدرة، والوجه، ونحو ذلك.

٢- **صفات فعلية**: وهي التي تتعلق بمشيئة الله وقدرته، كالخلق والرزق، والاستواء والمجيء ونحو ذلك.

الاعتبار الثاني: باعتبار لزومها للذات: وتنقسم بهذا الاعتبار إلى:

١- **صفات لازمة**: وهي التي تلازم الموصوف لا تفارقه إلا بعدم ذاته، وهي:

- **إما ذاتية**: وهي ما لا يمكن تصور الذات مع تصور عدمها، كالوجه، واليدين، والقدم، والإصبع، ونحو ذلك.
- **وإما معنوية**: وهي ما يمكن تصور الذات مع تصور عدمها، كالحياة، والعلم، والقدرة، ونحوها.

٢- **صفات عارضة (اختيارية)**: وهي التي يمكن مفارقتها للموصوف مع بقاء الذات، وهي:

- **إما أفعال**: كالاستواء، والمجيء والنزول، ونحوها.
- **وإما أقوال**: كالتكليم، والمناداة، والمناجاة، ونحوها.
- **وإما أحوال**: كالفرح، والغضب، والسخط، والرضا، ونحوها.

الاعتبار الثالث: باعتبار أدلة ثبوتها: وتنقسم بهذا الاعتبار إلى:

١- **صفات شرعية عقلية**: وهي التي يشترك في إثباتها الدليل العقلي والدليل الشرعي السمعي والفطرة السليمة، وهي أكثر صفات الرب تعالى، ومن ذلك الصفات العقلية عند الأشاعرة، التي أثبتوها بالعقل، فقد أثبتها السلف كذلك شرعا وعقلا، وألزموا الأشاعرة إثبات سائر

الصفات؛ لأن غالب الصفات يمكن إثباتها عقلا كما ثبتت شرعا، إلا الصفات الخبرية المحضة ـ كما سيأتي ـ.

٢- **صفات خبرية سمعية (محضة)**: وهي التي لا سبيل إلى إثباتها إلا بطريق السمع والخبر، ـ وإن كان العقل السليم لا يحيل وصف الرب بها ـ، كالوجه و اليدين والإصبع ونحو ذلك[(١)].

(١) راجع فيما سبق تقريره من تقسيمات الصفات الإلهية لمحمد أمان الجامي (ص١٦٦ فما بعدها)، الصفات الإلهية تعريفها، أقسامها للدكتور محمد خليفة التميمي (ص٥٧ فما بعدها)، النفي في باب الصفات لأرزقي سعيداني (٩٨، ٥٥٦، ٦٢٥، ٦٧٠)، المواقف للإيجي (١/ ٤٧٧).

الخاتمة

بعد هذه الدراسة النظرية في التعريفات والتقسيمات العقدية وأثرها على المباحث الفقهية توصلت إلى النتائج التالية:

١. الارتباط الوثيق بين الفقهين الأكبر والأصغر.
٢. قلة الاضطراب والتناقض عند سلامة المعتقد، والعكس بالعكس.
٣. وجود ثروة عقدية معتبرة في كتب الفقه تحتاج إلى عناية.
٤. زوال كثير من اللبس عن التقريرات النظرية في كتب العقيدة على طريقة المتكلمين بالرجوع إلى كتبهم في الفقه.
٥. بروز أثر الفوارق الدقيقة بين الرأيين أو المذهبين في كتبهم، تحدد نوع الخلاف وحقيقته.
٦. أن أغلب كتب الفقه سلكت طريقة المتكلمين في تقرير العقيدة، وإجماعهم على نفي الصفات الاختيارية.
٧. أن بعض المسائل الفقهية ليس لها دليل أو تأصيل أو تعليل سوى التأصيل العقدي.

كما أقدم التوصيات التالية:

١. ضرورة تتبع كتب الفقه ورصد المسائل التي انبنى الخلاف فيها على تأصيل عقدي، وقد قمت بذلك في كتاب الأيمان.
٢. توجيه طلاب الدراسات العليا إلى الدراسات التطبيقية لإبراز أثر العقيدة على العلوم الأخرى.
٣. العناية بتقسيمات الفقهاء العقدية وتحرير الضوابط التي اعتمدوها.

والحمد لله أولا وآخرا، وأسأله سبحانه أن يوفقني لإخراج ما تبقى من هذا البحث على الوجه الذي يرضيه عني، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المراجع

١. الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات والرد عليها من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، د.عبد القادر عطا صوفي، أضواء السلف، ط٢، ١٤٢٦هـ.

٢. الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث للبيهقي، تحقيق: د.السيد الجميلي، ط١: ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، دار الكتاب العربي.

٣. اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية.

٤. الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار ليحيى بن أبي الخير العمراني، تحقيق: د.سعود بن عبد العزيز الخلف، ط١: ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م، دار أضواء السلف.

٥. بدائع الفوائد لابن القيم، ضبط نصه وآياته: أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، ط١: ١٤١٤هـ.

٦. البداية والنهاية لابن كثير، حققه أحمد أبو ملحم وآخرون، دار الكتب العلمية، ط١: ١٤٠٥هـ.

٧. تحفة المحتاج في شرح المنهاج، أحمد بن محمد الهيتمي، دار إحياء التراث العربي.

٨. تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد للبيجوري، دار الكتب العلمية، ط١: ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
٩. التحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية لفالح بن مهدي آل مهدي، الجامعة الإسلامية بالمدنية المنورة، ط٣: ١٤١٣هـ.
١٠. تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل للباقلاني، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الثقافية، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
١١. جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي، تحقيق وتعليق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار ابن الجوزي، ط١: ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.
١٢. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
١٣. جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية، للدكتور شمس الدين الأفغاني، دار الصميعي، ط١، ١٤١٦هـ.
١٤. الجواب الصحيح لمن بدل المسيح، لابن تيمية، دار العاصمة، ط١، ١٤١٤هـ.
١٥. حاشية ابن قاسم على تحفة المحتاج، انظر تحفة المحتاج في شرح المنهاج.
١٦. الحدائق في المطالب العالية الفلسفية العويصة، للبطليوسي، دار الفكر، ١٩٨٨م.

١٧. الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، لأبي يحيى الأنصاري، تحقيق: د.مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، ١٤١١هـ.

١٨. حراسة العقيدة، د.ناصر بن عبد الكريم العقل، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤٢٣هـ.

١٩. درء تعارض العقل و النقل لابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ.

٢٠. رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد، تحقيق: محمد حامد الفقي، ط١: ١٣٨٥هـ، دار الكتب العلمية.

٢١. رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت لأبي نصر عبيد الله السجزي، تحقيق: د.محمد باكريم باعبد الله، ط١: ١٤١٣هـ.

٢٢. رسالة في أسس العقيدة، محمد بن عودة السعوي، ١٤٢٥هـ، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، السعودية.

٢٣. شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وقدم له: عبدالله بن عبد المحسن التركي، شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٢: ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

٢٤. شرح العقيدة الواسطية للغنيمان دروس مفرغة، انظر الموسوعة الشاملة.

٢٥. شرح المقاصد للسعد التفتازاني، تحقيق: د.عبد الرحمن عميرة، طبعة عالم الكتب.

٢٦. الشرح الممتع على زاد المستقنع للعثيمين، دار آمان، ط١: ١٤١٥هـ.

٢٧. صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، ط٣: ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م، دار ابن كثير اليمامة.

٢٨. صريح السنة للإمام محمد بن جرير الطبري، تحقيق: بدر بن يوسف المعتوق، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي.

٢٩. الصفات الإلهية تعريفها، أقسامها، أ.د.محمد خليفة التميمي، أضواء السلف، ط١، ١٤٢٢هـ.

٣٠. الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه، للدكتور محمد أمان بن علي الجامي، مطبوعات المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٣١. الصفدية لشيخ الإسلام ابن تيمية، مكتبة ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط٢: ١٤٠٦هـ.

٣٢. طبقات الحنابلة للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى، دار المعرفة.

٣٣. العقيدة في الله، د.عمر سليمان الأشقر، مكتبة الفلاح، ط٥، ١٩٨٤م.

٣٤. فتح الباري شرح صحيح البخاري لأحمد بن حجر العسقلاني، ترقيم: فؤاد عبد الباقي، وإشراف: محمد الدين الخطيب، دار المعرفة.

٣٥. الفروق اللغوية، أبوهلال العسكري، ط١، ١٤١٢هـ، مؤسسة النشر الإسلامي.

٣٦. الفروق أو أنوار البروق في أنواء الفروق للقرافي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ، ومعه إدرار الشروق لابن الشاط،

وتهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية لمحمد بن علي بن الحسين المكي المالكي.

٣٧. القاموس الفقهي لغة واصطلاحا، سعدي أبو جيب، ط٢، ١٤٠٨هـ.

٣٨. القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى للشيخ محمد بن الصالح العثيمين، ١٤١٠هـ، من مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٣٩. القول السديد في الرد على من أنكر تقسيم التوحيد، للدكتور عبد الرزاق بن عبد المحسن العباد، دار ابن عفان.

٤٠. الكليات، أبو البقاء الكفوي، مؤسسة الرسالة، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، ١٤١٩هـ.

٤١. لسان العرب، دار صادر، ط١.

٤٢. الماتريدية دراسة وتقويما، أحمد عوض الله الحربي، دار العاصمة، ط١، ١٤١٣هـ.

٤٣. مباحث في عقيدة أهل السنة والجماعة، وموقف الحركات الإسلامية المعاصرة منها، د.عبد الكريم بن ناصر العقل، دار الوطن، ط١، ١٤١٢هـ.

٤٤. متشابه القرآن، القاضي عبد الجبار المعتزلي، مكتبة دار التراث.

٤٥. مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: أنور الباز، عامر الجزار، دار الوفاء، ط٣، ١٤٢٦هـ.

٤٦. المحلى لابن حزم، دار الفكر.

٤٧. مختصر معارج القبول، هشام بن عبد القادر آل عقدة، ط٣: ١٤١٣هـ، دار الصفوة.

٤٨. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين لابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية.

٤٩. المسائل الخلافية بين الأشاعرة والماتريدية، لبسام الجابي، دار ابن حزم، ١٤٢٤هـ

٥٠. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد الفيومي، المكتبة العلمية.

٥١. المطلع على أبواب المقنع، محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي، المكتب الإسلامي، ١٤٠١هـ.

٥٢. معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات، أ.د. محمد خليفة التميمي، أضواء السلف، ط١، ١٤١٩هـ.

٥٣. المعجم الوسيط، دار الدعوة.

٥٤. معجم مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل.

٥٥. المغني في أبواب التوحيد والعدل، ط١: ١٣٨٠هـ، ١٩٦١م، مطبعة دار الكتب.

٥٦. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن الأشعري، تحقيق: هلموت ريتر، دار إحياء التراث العربي، ط٣.

٥٧. مقالات موقع الألوكة.

٥٨. المقدمات الممهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعيات والتحصيلات المحكمات الشرعيات لأمهات مسائلها المشكلات، ابن رشد، مطبعة السعادة.

٥٩. منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى، خالد بن عبد اللطيف بن محمد نور، مكتبة الغرباء الأثرية.

٦٠. منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات، محمد الأمين الشنقيطي، الجامعة الإسلامية، ١٤٠١هـ.

٦١. المواقف في علم الكلام لعضد الدين الإيجي، دار عالم الكتب.

٦٢. الموسوعة العربية العالمية.

٦٣. الموسوعة الفقهية الكويتية، وزاة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٠٤_١٤٢٧هـ.

٦٤. موقف ابن تيمية من الأشاعرة للدكتور عبد الرحمن بن صالح المحمود، مكتبة الرشد، ط٢: ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

٦٥. النفي في باب صفات الله ﷻ بين أهل السنة والجماعة والمعطلة، أرزقي سعيدي، مكتبة دار المنهاج، ط١، ١٤٢٦هـ.

٦٦. النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير، تحقيق: طاهر الزاوي، محمود الطناحي، المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ.

فهرس الموضوعات